

دعوات إلى تشريع قانون لتعويض ساعات العمل المفقودة بسبب أيام العطل

□ بغداد / متابعة المدى



السابق، كانت ايام الجمع فقط هي العطل الاسبوعية للدوائر والمؤسسات الحكومية والمدارس، ولكن الحكومة الجديدة اقرت ايام السبت عطلة رسمية إلى جانب ايام الجمع، ما عدا وزارات الصحة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي.

وبينت وزارة التخطيط ان العطل في البلاد تترك الاقتصاد لكن هناك اولويات تحتم منح العطل.

وقال المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي لـ(اكتيونز) إن عملية التنمية تتأثر بالعطل في البلاد ولكن في العراق هناك اولويات فامن المواطن هو الشيء المهم.

وأوضح أن العطل الرسمية تسبب خسارة مادية للبلاد، ولكن في وضع العراق من خلال منح عطلة اسبوع سيكون هناك ربح معنوي يعقد القمة العربية.

وبرى خبراء في الاقتصاد العراقي بأن العطل الرسمية في البلاد لا تؤثر بشكل كبير على المردودات الاقتصادية للدولة العراق بقدر تأثيرها على اقتصاد الفرد العراقي. وقال الخبير الاقتصادي هلال الطحان لـ(اكتيونز)، إن الاقتصاد

العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على ٩٣٪ على تصدير النفط وبالتالي تأثير العطل على الاقتصاد العراقي لا اثر له، وما تشكله باقي القطاعات تدخل بسببة ٧٪ من الوردات الاقتصادية وهذا شيء قليل جدا.

وأوضح أن تصدير النفط العراقي لن يتأثر بالعطل الرسمية، ولكن هناك تأثيرا آخر على دخل المواطن العراقي من خلال تعطيل أعمال أصحاب المهن والحرف والمحلات التجارية.

وتابع أن هناك ارتفاعا خلال الأيام الماضية في الأسواق خصوصا في ما يتعلق بالمواد الغذائية والخضر بسبب إجراءات أمنية والعطلة.

وكان مجلس الوزراء قد حدد مشروع قانون العطلات الرسمية في البلد في شباط ٢٠٠٨ بإلغاء ثلاث عطل رسمية كانت موجودة في عهد النظام السابق، وحدد يوم ٣ تشرين الأول ليكون العيد الوطني للعراق، وتم إقرار يوم ١٥ شعبان عطلة رسمية، إضافة إلى تثبيت عطل أيام الأعياد والمناسبات الدينية.

وقد منح قانون العطل السلطة لمجلس المحافظات مثل النجف وكربلاء وبعض المناطق التي تتمتع بقدسية دينية مثل الكاظمية وسامراء لأن تحدد عطلات أخرى قبل وبعد العطل الرسمية العراقية، على شرط ألا تزيد على ثلاثة أيام.

جدير بالذكر انه في عهد النظام الهولندي، يحدد دوما كل موظف منهم أربعة أيام في الاسبوع لكن بالمقابل يتم تعويض ايام العطلة بساعات عمل إضافية خلال ايام العمل حتى لا يكون هناك تأثير سلبي للعطل على اقتصاد البلد.

وبين أن العراق بحاجة الى تشريع قوانين تنظيم العطل الرسمية وتعويض العطل بساعات عمل إضافية.

وحسب قانون العطل الرسمية الذي أقرته الحكومة العراقية، فإن العراقيين يتمتعون بـ ١٥٠ يوما من العطل الرسمية سنويا، حيث ان أكثر من ٣٠٪ من هذه العطل تكون بمناسبة ايام الأعياد والمناسبات الدينية.

صالح بحسب (اكتيونز) إن الإنتاجية تقاس بعدد ساعات العمل لتقديم الخدمات، وزارة التخطيط أعلنت عن أن نسبة البطالة في العراق هي ١١٪ وبالتالي هذه النسبة تسبب خسارة في الناتج المحلي بقيمة ١٥ مليار دولار سنويا.

وأضاف صالح أنه من حيث قوة العمل الحكومية هناك ٣,٧ مليون موظف حكومي وتعطيل الدوام لعشرة أيام أو في المناسبات على مدى عام كامل يسبب خسائر اقتصادية كبيرة، إن لم تكن مكنتة ومحكمة بقوانين، مستدركا بالقول

لكن العراق لديه ظروفه الخاصة. وتابع أن موظفي البنك المركزي

قال البنك المركزي إن البلاد بحاجة إلى تشريع قانون لتعويض ساعات العمل المفقودة بسبب العطل الرسمية، فيما بين أن نسبة البطالة التي أعلنتها وزارة التخطيط الـ ١١٪ تسبب خسارة على الناتج المحلي بـ ١٥ مليار دولار سنويا.

وقررت الحكومة تعطيل الدوام في البلاد لمدة اسبوع بدءا من ٢٥ من الشهر الجاري لغاية الأول من نيسان المقبل.

وقالت الحكومة إن قرار تعطيل الدوام جاء لتقليل الضغط على المواطنين بسبب الاختناقات المرورية بسبب تطبيق الإجراءات الأمنية استعدادا لقمة بغداد التي ستعقد في ٢٩ من الشهر الجاري.

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد

فضايات

■ ثامر الهيمص

العمالة الأجنبية والعشيرة

تزدهر مفارقات كثيرة في الساحة الاقتصادية والاجتماعية فمثلا لدينا أكبر موازنة في تاريخنا وخط الفقر يراوح بين ربع وخمس الشعب ولدينا نهران عظيمان ونستورد ماء الشرب وعندنا ثاني احتياط نفطي في العالم ونستورد المشتقات النفطية. واجتماعيا أننا دولة ديمقراطية منذ عقد من الزمان وممارسات اجتماعية كانت قبل الإسلام سائدة بفعالية شديدة وأعلى صوتا في المجتمع العراقي ولها تجليات سياسية مؤثرة في تلك الفترة لوجود كعنصر اساسي في اتخاذ القرار مع تزايد وتيرتها.

لدينا بطالة ونستورد عمالة هذه مفارقة عندما نعدم لتفكيكها نجد أن حلها يرتبط بكل عناصر العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. عطل بطل وتحت خط الفقر ويعمل في الدرك الأسفل (قمامة تسول وصولا لمافيات التهريب والمخدرات وختاما بالإرهاب والجريمة المنظمة). ولا يتجه للعمل بديلا عن العمالة الاسبوعية والتي هي جزء مما آتت بها الشركات الأمنية أو الاحتلال قبل الانسحاب.

رجل الأعمال العراقي يفضل العامل الاسبوعي لثلاثة دواع؛ أنه أجدى اقتصاديا إذ تتراوح أجرته بين المئة دولار الى المئتين وهم غالبا عمالة غير ماهرة وثانيا هو أعزب ويمكن أن يكون حارسا في مقر العمل ومستعد لعمل أي شيء ولا يستنكف أو يرفض، إضافة إلى أنه بدون عطلة رسمية أو دينية.

والأهم ثالثا أنه بلا عشيرة. كصلا لا يفوتنا -مواكبة للدواعي الثلاثة- إن التدريب المهني والتحصيل العلمي كان في أسوأ حالاته خلال سنتي الحصار الاثني عشر عاما، وما ترتب على ذلك من بؤس الخبرات المهنية والعلمية وعدم تطبيق من تعلم نظريا في تلك الفترة لوجود بطالة في الخريجين متركة اعمع تردي الحرف والمهن وهجرة وضيعت المهارات نتيجة غلق المشاريع الصغيرة والكبيرة وزاد الطين بلة شلل المشاريع كافة بفقدان الكهرباء والاستيراد العشوائي.

هذه هي العوامل الموضوعية باختصار، أما العامل الذاتي في استيراد العمالة فيعود إلى أن العامل العراقي أقل استعدادا للعمل الجدي والطاعة لرب العمل وهذه أسباب كافية لرغبة أرباب الأعمال بالتعامل مع الأجنبي. حيث أن العامل العراقي غير الماهر بالإضافة لضعف مهارته حتى في المهن البسيطة ما زال متكئا على رصيده الاجتماعي/ العشائري عندما يهدده رب العمل بالطرده، ورصيده الأخر أي الديني فانه سببا أساسيا في الضغط على صاحب المشروع باحترام الطقوس سواء كانت واجبة أو مستحبة على حساب العمل وجدواه وهذه ملموسة خصوصا في مشاريع البناء في القطاعين العام والخاص. ولذلك سمحت الحكومة مرغمة وبموجب قانون

الاستثمار للشركات الأجنبية المتعاقدة معها فقط بجلب عمالة اجنبية بمختلف المستويات، وغير مسموح للقطاع الخاص الذي وصل الأمر ببعضهم الأي يحصل على محاسب أو مدقق جيد صعوبة في ذلك حيث أن المسافة بين ما تعلم وما مطلوب كبيرة إضافة لروح بيروقراطية الدولة المتأصلة فيهم. لذلك على الأقل على العشائر المعترف بها رسميا وتتعاظم مع الدولة بمستويات مختلفة أن تسحب نفسها من هذا الميدان وحتى الجهات الدينية عليها أن تتحفظ أن العمل الحلال أكثر ثوابا من المستحبات. ويترك أمر حقوق وواجبات العامل والموظف إلى نقابته وجمعيته وسلطة القانون في دولة القانون لنفتح ثغرة في جدار هذه المفارقة الفريدة على الأقل.

كركوك ت دشّن شركة للإعمار تضم جميع مكونات المحافظة

□ كركوك / متابعة المدى

محافظة كركوك،

ويبلغ رأس مال الشركة الآن ستة مليارات دينار منها ٧٠٠ مليون دينار للمؤسسين ويعول مؤسسوها على زيادة رأس من خلال الاستثمارات في كركوك في مجالات النفط والبناء والطاقة. وقال رئيس غرفة تجارة كركوك صباح الصالحي

أثار افتتاح أول شركة للاعمار في محافظة كركوك ارتياح أصحاب رؤوس الاموال لأنها تضم جميع القوميات والمكونات في المدينة. وتم افتتاح الشركة بحضور رسمي كبير ضم محافظ كركوك ورجال أعمال ومستثمرين في

لوكالة كردستان للأنباء (اكتيونز) إن "الشركة سميت بشركة كركوك المتحدة، وهي أول شركة للاستثمار والأعمال الحرة والمقاوات وتضم جميع مكونات كركوك". وأضاف أن "شعار الشركة هو قلعة كركوك الأثرية"، مبيّنا أن "فكرة الشركة بدأت منذ العام الماضي، وتضم مختصين في

التجارة والاستثمار". وأشار الصالحي إلى أن "الشركة بدأت بعشرة رجال أعمال وأصبح الآن ٩٠ رجل عمل والعدد في ازدياد يوما بعد آخر، مبيّنا إنهم يعملون على تحقيق أهداف إنسانية وطبية". وأضاف الصالحي "سنسمح بإضافة مساهمين معنا من

بلدان تركيا وأميركا وأوربا والدول العربية لتطوير عمل شركتنا". إلى ذلك قال كمال الصائغ احد أصحاب رؤوس الاموال في كركوك لـ(اكتيونز) إن "افتتاح الشركة فرحة لكل رؤوس الأموال، مؤكدا أن للشركة القدرة على "تنفيذ وتطوير مشاريع نفطية واقتصادية

وزراعية لان كركوك مركز لاستقطاب المستثمرين وتنفيذ المشاريع العملاقة". وتبلغ "ميزانية كركوك من برنامجي البترودولار وتنمية الأقاليم يبلغ ٦٠٠ مليون دينار، فيما بلغت تخصصيات تنمية الأقاليم الخاصة بكركوك للعام الماضي، نحو ١١٥ مليار دينار".

المديرية العامة لتوزيع كهرباء الوسط إعلان مناقصة

تعلن المديرية العامة لتوزيع كهرباء الوسط إحدى تشكيلات وزارة الكهرباء عن إعلان مناقصة محلية برقم (ت / ١٦ / ٢٠١٢) تنفيذ الشبكة الكهربائية لحي الوسطى المرحلة الأولى (٤٥٠) وحدة سكنية في حديثة .

فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة أعلاه من المكاتب والشركات المتخصصة مراجعة مقر المديرية الكائن في الوزيرية قرب مركز التدريب المهني للحصول على الشروط التجارية لقاء مبلغ قدره (/ - ١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار غير قابل للرد على أن تقدم العطاءات في موعد أقصاه الساعة الواحدة بعد الظهر ليوم الاثنين المصادف ١٦ / ٤ / ٢٠١٢ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجزور نشر الإعلان والمصاريف الأخرى المترتبة

المديرية العامة لتوزيع كهرباء الوسط

الشركة العامة لتجارة الحبوب رقم المناقصة/٢٠١٢/٥ رقم التوبيو/ ٣٣٤٢

القسم القانوني/ بريد الكتروني:-

IMPORT1@iqgrainb.com
IMPORT2@iqgrainb.com
IMPORT3@iqgrainb.com

إعلان للمرة الثانية

تعلن الشركة العامة لتجارة الحبوب عن مناقصة خميل وتفرغ الحبوب في صومعة الناصرية. فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة وفق الشروط والمواصفات مراجعة القسم القانوني في مقر الشركة الكائنة في باب العظم مدخل شارع الشيخ عمر لشراء الشروط والمواصفات مقابل دفع مبلغ قدره (٥٠٠٠٠٠) فقط خمسمائة الف دينار غير قابل للرد وسيكون آخر موعد لقبول العطاءات لغاية الساعة الثانية عشرة ظهرا ليوم (الاثنين) الموافق ٤/١٦/٢٠١٢ مع تأمينات أولية بصك مصدق من إحدى المصارف في بغداد أو بكفالة مصرفية لأمر الشركة باسم المناقص حصرا ونافذة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ غلق المناقصة عن دخول مناقصة يبلغ قدره (١٠٠٠٠٠٠٠) مائة مليون دينار وفي حالة تقديم التأمينات من خارج بغداد فيكون عن طريق قرومنا في المحافظات وإرسالها بموجب كتاب رسمي مزود بوصل قبض من الفرع، اما بخصوص خطاب الضمان فيرسل مع تأييد صحة صورته من مواقعنا وان الشركة غير ملزمة بقبول اوطا العطاءات على أن يرفق مع العطاء المستمسكات التالية:-

- الوثائق المطلوبة
- كتاب تأييد تسجيل المتقدم في الهيئة العامة للضرائب
- صورة هوية الأحوال المدنية
- بطاقة السكن
- البطاقة التموينية
- البيانات الأخرى المطلوبة بالعطاء
- شهادة تأسيس الشركة

وسوف يهمل أي عطاء غير مستوفي الشروط أعلاه وسيتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان وأية مصاريف اخرى..

حسن اسماعيل إبراهيم المدير العام وكالة ٢٠١٢/٣/١٨

اعلان

جمهورية العراق
مجلس القضاء الأعلى
رئاسة محكمة استئناف الرصافة الاتحادية

إلى / كبير عبد الكريم وهيب

أقام زوجك فاضل عباس حسن دعوى تصديق طلاق من هذه المحكمة بالرقيم أعلاه وموعد المرافعة في ٣ / ٤ / ٢٠١٢ ولكونك مجهولة محل الإقامة قرر تبليغك بواسطة صحيفتين يوميتين وفي حالة عدم حضورك أو حضور من ينوب عنك قانوناً سوف تجرى المرافعة بحقك غيابياً وفق القانون

القاضي
رياض علي عبد الوهاب

جمهورية العراق
مجلس القضاء الأعلى
رئاسة محكمة استئناف الرصافة الاتحادية

إلى / عطور عبد الجبار طاهر

اقام زوجك فاضل عباس حسن الدعوى الرقمة اعلاه يطلب فيها تصديق الطلاق الخارجي ولكونك مجهولة محل الإقامة لذا تقرر تبليغك بواسطة صحيفتين يوميتين وفي حالة عدم حضورك أو حضور من ينوب عنك قانوناً موعد المرافعة في ٣ / ٤ / ٢٠١٢ سوف تتم المرافعة بحقكم غيابياً وفق القانون

القاضي
رياض علي عبد الوهاب
١٩/٣/٢٠١٢

جمهورية العراق
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
قسم العقود الحكومية

إعلان مناقصة رقم (٢٠١٢/٢١)

العدد:
التاريخ: / / ٢٠١١ م

١. شهادة التأسيس للشركات وإجازة ممارسة مهنة للمقاولين.
٢. تكون الأسعار المقدمة بالدينار العراقي رقماً وكتابةً وان يوقع على جميع مستندات العطاء ومختومة بختم المقاول ومدون فيه المجموع النهائي للعطاء رقماً وكتابةً.
٣. تخضع المقاوله المنبثقة عن هذه المناقصة للتعليمات الخاصة بتنفيذ العقود الحكومية النافذة والشروط العامة للمقاولات المدنية والكهربائية.
٤. تقديم حساب ختامي مصدق من محاسب قانوني لآخر سنة مالية بالنسبة للشركات.
٥. تلزم الشركة المتعاقدة القيام بالتأمين على أعمال المقاوله لدى شركات التأمين المعتمدة من قبل وزارة المالية.
٦. على الشركة أو المقاول بيان طريقة ومنهج تقديم العمل وتفصيل ونوع المعدات الزمزم استعمالها في تنفيذ العمل.
٧. على الشركة أو المقاول تقديم منهج العمل مع تقديم وثائق ومؤهلات الكادر الهندسي والفني والإداري العاملين رسمياً في الشركة.
٨. ملاحظة/ الدائرة غير ملزمة بقبول أوطاً العطاءات.
٩. ملاحظة/ في حال مصادفة تاريخ الغلق يوم عطلة فسيكون تاريخ الغلق اليوم الذي يليه.
١٠. ملاحظة/ استناداً الى كتاب وزارة التجارة الرقم ٤٩٦٩ في ١٠/٢/٢٠١١ سوف يتم حجب البطاقة التموينية على من ترسو عليه المناقصة. ملاحظة/ على الشركة أو المقاول مراجعة الدائرة الهندسية للاستفسار عن الأمور الفنية والتصميمية والخاص بالمشروع. مدير قسم العقود الحكومية ٢٠١٢ / ٣ / ١٨ E-mail:alwaqufshia.okood@yahoo.com

يعلن ديوان الوقف الشيعي/ قسم العقود الحكومية عن إجراء المناقصة الخاصة بـ (تاهيل جامع الإمام زين العابدين ع)) في محافظة (ذي قار / الرغراف) فعلى الشركات والمقاولين الراغبين في التقديم من ذوي الخبرة والاختصاص والمؤهلين وفق الشروط أدناه ومن يحملون هوية التصنيف لا تقل عن الدرجة (السابعة) التي تؤهلهم للاشتراك بالمناقصة سارية المفعول وصادرة من وزارة التخطيط (أصلية) مراجعة مقر قسم العقود الحكومية في الكاظمية المقدسة لتسلم وثائق الاشتراك بالمناقصة مقابل مبلغ قدره (٥٠٠٠٠) خمسمون ألف دينار غير قابلة للرد وتقديم عطاءاتهم على أغلفة مغلقة ومختومة (ومدرج عليها رقم المناقصة واسم العمل) إلى سكرتير لجنة فتح العطاءات في ديوان الوقف الشيعي في بغداد (باب المعظم) وسيكون آخر موعد لقبول العطاءات لغاية الساعة الثانية عشرة ظهراً يوم (الأحد) الموافق ٢٢/٤/٢٠١٢ (على أن تكون مدة نفاذية العطاء لا تقل عن شهرين) ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجزور نشر الإعلان ومراجعة شعبة التعاقدات لإبرام العقد وخلال أربعة عشر يوماً من تاريخ الإحالة. الشروط والمستمسكات والوثائق المطلوبة:-

١. تأمينات أولية قدرها (٢١) بموجب صك مصدق أو خطاب ضمان وبخلافه سوف يتم استبعاد العطاء.
٢. كتاب براعة ذمة نافذة من الضريبة.
٣. تحديد مدة تنفيذ العمل.
٤. هوية اتحاد المقاولين مجددة (أصلية أو مصورة) أو هوية تصنيف الشركات صادرة من وزارة التخطيط على أن تكون الهوية (خضراء اللون) معتمدة وسارية المفعول عند الإحالة وتوقيع العقد وعلى ضوء تعليمات وزارة التخطيط.
٥. وصل شراء الكشيف التميميني (النسخة الأصلية).